مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٢٨**

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشابين
	الصين	السيد وانغ منه
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/603)

11-53428 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/603)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وباسم المجلس أود أن أرحب به في أول ظهور له هنا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/603، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على ما تفضلتم به من كلمات طيبة في حقي. ويسرني أن أكون هنا اليوم كي أقدم أول إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

سوف تركز هذه الإحاطة الإعلامية على الحالة في منطقة أبيي. ومعروض على المجلس تقرير الأمين العام (S/2011/603)، الذي يعطي استعراضاً كاملاً عن الحالة على مدى الشهرين الماضيين. وأنوي أن أوافي المجلس بمعلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالحالة الأمنية في الميدان، فضلاً عن حالة انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمفاوضات السياسية. وسأعرض أيضا توصيات الأمين العام التي تدعو إلى تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة من أجل إدماج آلية مراقبة الحدود التي أنشأها السودان وجنوب السودان. ومن ثم سأرد على ما قد يطرح من أسئلة.

ظلت الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة دون تغيير منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولا تزال وكالات الغوث الإنساني تقدم المساعدات لنحو ١١٠ ٠٠٠ من السكان المشردين في أجوك و ولاية واراب، في جنوب السودان. وللأسف، لا تزال الفيضانات والقيود المفروضة على موافقات الرحلات الجوية، والتصريحات الأمنية، تعوق إيصال المساعدات الإنسانية. وهناك وجود للقوات المسلحة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان، على الترتيب في شمال وجنوب كير/بحر العرب. وعلى الرغم من أن قوة الأمم الأمنية المؤقتة لأبيي لم تلاحظ أي تحركات كبيرة عبر النهر، أو حدوث مناوشات بين قوات البلدين، فإن التوترات لا تزال شديدة.

ولا تزال الألغام مثيرة للقلق، على نحو ما أوضحته حالات الوفاة المأساوية لأربعة من الجنود الإثيوبيين في ٢ آب/أغسطس إثر انفجار لغم أرضي. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فقد أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما ذكرت في وقت سابق، بعثة تقييم إلى أبيي بهدف التحقيق في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بعد الأعمال العدائية التي حدثت في أيار/مايو ٢٠١١. بيد أن البعثة لم تتلق إذناً بالذهاب إلى أبيي.

وينتشر اليوم ما تبلغ جملته ١ ٧٨٠ جندياً من جنود القوة المؤقتة لأبيي في الميدان. وهناك وحدة صغيرة في كادوقلي، حيث استردت القوة المؤقتة، في ٢٢ تشرين الأول/

أكتوبر القاعدة اللوجستية التي كانت تستخدمها بعثة الأمم المتحدة في السودان. واتخذ المراقبون العسكريون بعض المواقع في كل من مدينة أبيي وأجوك ودفرة. كما تم تحديد عدد من موظفي الاتصال بهدف نشرهم في الخرطوم وجوبا، بينما بقي فريق صغير بهدف تذليل نشر البعثة. ومنذ ٢٣ آب/أغسطس، بدأ جنود القوة المؤقتة إجراء الدوريات في مدن أبيي، أجوك، ودفرة، والبنطون، ونون، جنباً إلى جنب مع الدوريات التي تقوم بها على الطرق الرئيسية. وقامت البعثة أيضا بدوريات وعمليات استطلاع جوية. ونفذت كذلك عمليات إزالة الألغام، وهي في انتظار نشر دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة. وجرت الاستعدادات لإصلاح جسر البنطون، عندما تتحسن حالة الطقس والطرق. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن جسر البنطون هو نقطة استراتيجية تربط بين جنوب وشمال منطقة أبيي. وبالتالي، فهو ضروري لعودة المشردين، وإيصال الإمدادات لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ولعملياتها.

ويمكننا القول إن نشر القوة المؤقتة يشكل نجاحاً هاما نظرا إلى العقبات الكثيرة التي واجهتها البعثة: التأخير في إصدار موافقات الرحلات الجوية، وتصاريح استخدام الطرق البرية، الأمر الذي أدى إلى نقص في الوقود والمؤن، وهناك أيضا تأخير في إصدار التأشيرات وتصاريح الإقامة، والأمطار الغزيرة، بطبيعة الحال.

ونواصل معالجة هذه المشاكل كي نتمكن من نشر ٩٠٠ جندي إضافي بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر بهدف تعزيز البعثة قبل بدء الهجرات الرعوية لقبائل المسيرية. وفي سبيل تحسين التعاون بين حكومتي السودان وجنوب السودان، في سياق محاولة لحل المشاكل التنفيذية ذات الصلة بنشر جنود القوة المؤقتة، فقد أنشئت آلية استشارية بين الأمم المتحدة وحكومات كل من إثيوبيا والسودان وجنوب السودان. وعقدت هذه الآلية الاستشارية الرباعية اجتماعها الأول في ٢٦ أيلول/سبتمبر في نيويورك، وتمكنت من إحراز تقدم في مجالات عديدة، بما في ذلك، تخصيص الأراضي لعمليات متابعة النشر، وفتح طرق توصيل اللوازم وإزالة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكلمت مع وزير دولة في حكومة السودان، وتلقيت منه ضمانات فيما يتعلق بإصدار تأشيرات السفر.

(تكلم بالإنكليزية)

ويذكر أعضاء المجلس أنه تقرر، بموجب أحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، انسحاب جميع القوات المسلحة من المنطقة، وأن يكون لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وحدها وجود عسكري في أبيي. والانسحاب أمر ضروري لتسهيل عودة المشردين وتهيئة الظروف للهجرة السلمية لقبائل المسيرية، وكذلك لبناء الثقة بين الطرفين.

وبعد عدم إحراز تقدم بشأن انسحاب القوات المسلحة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، فقد تشجعنا عندما وافقت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، في ٨ أيلول/سبتمبر، على جدول زمني لإعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وذلك في اجتماع يسّره الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، في أديس أبابا. واتفق الطرفان على أن يبدأ الانسحاب يوم ١١ أيلول/سبتمبر وينتهي بحلول يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي الأسابيع الأخيرة، واصل رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اللواء تسفاي، الانخراط مع الأطراف بشأن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ روح هذا الاتفاق.

وللأسف، لم تلاحظ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى الآن تحقق تقدم كبير في انسحاب القوات المسلحة من منطقة أبيي. وجرى تأجيل اجتماع ثان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، كان مقررا في ١٥ ثم ٣٠ أيلول/

سبتمبر. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، ووفقا للتقارير الإعلامية، ذكر متحدث باسم القوات المسلحة السودانية أن القوات السودانية ستبقى في أبيي إلى أن يكتمل نشر قوة الأمم المتحدة. واقمت حكومة جنوب السودان السودان بالاحتفاظ بقواقا بغية منع عودة المشردين. ولم يحرز الطرفان بعد مزيدا من التقدم بشأن تشكيل إدارة منطقة أبيي، الذي تعطل بسبب خلاف بشأن الرئاسة منذ أوائل تموز/يوليه. وفي سياق دور قوة الأمم المتحدة، فإن إدارة عاملة لمنطقة أبيي ضرورية أيضا لإنشاء جهاز شرطة أبيي، المكلفة قوة الأمم المتحدة بدعمه.

إن عدم إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه يثير القلق بصفة خاصة ونحن نقترب من موسم الهجرة المقبل للمسيرية. يذكر أعضاء المجلس أنه، بسبب عدد من القضايا السياسية والأمنية، فإن هجرة العام الماضي عبر ممر أبيي أعيقت. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى أعمال العنف في أيار/مايو هذا العام وأن المسيرية سيعبرون حدودا دولية، فإننا نشعر بالقلق أن هجرة هذا العام ستكون أكثر حساسية وستشكل اختبارا للعلاقة بين البلدين. وإذا ظلت القوات المسلحة مكانها ولم يستطع الأشخاص المشردون داخليا من الدينكا نقوك العودة قبل نهاية موسم الزراعة، الذي بدأ بالفعل، فإن ذلك يمكن أن يصبح مصدرا محتملا للتوتر الخطير في منطقة أبيي.

يجري بالفعل تشكيل قوة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في حدود قدراتها، من أجل الهجرة السلمية وحماية المدنيين، لكن قصارى جهد البعثة لا يمكن أن يعوض التقدم الذي تمس الحاجة إليه على المسار السياسي. ولذلك على الطرفين مضاعفة التزاماتهما بسحب قواتهما المسلحة، وإنشاء الإدارة المشتركة وتيسير بدء التعافي وجهود المصالحة في أبيي.

يذكر أعضاء المجلس أن السودان وجنوب السودان وقعا، في ٣٠ تموز/يوليه، آخر اتفاق ضمن مجموعة من الاتفاقات بشأن الحدود، التزما فيه مجددا بإنشاء آلية لرصد الحدود وتوخيا دورا داعما رئيسيا لقوة الأمم المتحدة. وتماشيا مع هذا الاتفاق، قام الفريق تسفاي ببعثة استطلاع مع الطرفين في أوائل آب/أغسطس، لتحديد الهيكل الممكن والطرائق الممكنة لبعثة لدعم رصد الحدود. ونوقشت النتائج خلال اجتماع للآلية الأمنية والسياسية المشتركة في ١٨ أيلول/سبتمبر، برئاسة الرئيس ثابو مبيكي. وفي حين أن ذلك الاجتماع لم يسفر عن اتفاق رسمي بشأن جميع التفاصيل الفنية، إلا أنه عقد في مناخ بناء، ونأمل أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على أماكن مواقع الأفرقة ومقار البعثة في الاجتماع القادم، المقرر أن يعقد في جوبا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى أساس هذه التطورات الإيجابية، اقترح الأمين العام إجراء تعديل على ولاية قوة الأمم المتحدة لإدماج الدعم لآلية رصد الحدود وتنفيذ الالتزامات الأمنية للطرفين على طول الحدود بموجب ولاية تحت الفصل السادس. وعلى النحو المنصوص عليه بالتفصيل في التقرير، ستشمل المهام الجديدة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دعم الأنشطة التنفيذية للطرفين على طول المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، من قبيل التحقق والتحقيق والرصد والتحكيم والتنسيق وتبادل المعلومات والدوريات، فضلا عن الاحتفاظ بالرسوم البيانية والخرائط والاتصال بين الطرفين ودعم بناء القدرة لآليات الإدارة الثنائية الفعالة على طول الحدود. ونقترح تحقيق هذا في إطار قدرات القوات المتوفرة البالغ حجمها ٤ ٢٠٠ عسكري.

ويتوخى اقتراحنا إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة إلى قسمين لكل منهما مجموعة مهام مستقلة ومتميزة، وإن يكن تحت هيكل قيادة وإدارة مشترك. وسيشمل القسم الجديد

قدرة مخصصة لقوة حماية قوامها ٢٩٧ فرد و ٩٠ مراقبا عسكريا – و ١٤٦ عنصر تمكين لدعم آلية الحدود. وسوف تنشر هذه العناصر في أربعة قطاعات مشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، يكون لكل قطاع مقر يدعمه ما يصل إلى ١٠ أفرقة دائمة من الأفرقة المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها تتألف من أفراد من السودان وجنوب السودان وقوة الأمم المتحدة تحت قيادة القوة. وستستخدم البعثة القواعد والأصول والهياكل الأساسية وطرق الإمداد المتاحة حاليا التي أنشأتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والقوة الأمنية.

وكي تقدم القوة هذا الدعم لآلية الحدود، لا بد من توافر عدد من الظروف. أولا، من المهم أن يواصل الطرفان المضي قدما في إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الفنية لآلية الحدود، بما في ذلك أماكن مواقع الأفرقة والمقار. ثانيا، يجب أن تتمتع القوة بالدعم الكامل لحكومتي السودان وجنوب السودان، بما في ذلك حرية التنقل دون قيود جوا وبرا والتعاون الكامل لنشر ما تبقى من قوات البعثة. ثالثا، نظرا لأن الحدود يبلغ طولها ٢١٠٠ كيلومتر، وجراء محدودية الهياكل الأساسية من الطرق، سيلزم البعثة أيضا أصول جوية إضافية، بما في ذلك أربع طائرات هليكوبتر وطائرتا استطلاع ثابتتي الأجنحة. وأحث المجلس على العمل مع الطرفين لكفالة تهيئة الظروف المواتية لنجاح تنفيذ الولاية.

لقد أظهرت الحكومتان أن بمقدورهما العمل معا لإحراز تقدم، وآخر مرة في ما يتعلق بالحدود. ولذلك فإن المشاركة الدولية من أجل تنفيذ الالتزامات القائمة ضرورية لبناء الثقة وتعزيز بيئة مواتية للتفاوض بشأن المركز النهائي لأبيي. ومن هذا المنطلق أشجع المجلس، أولا، على أن يأذن بدعم القوة لإنشاء آلية لرصد الحدود، وثانيا، إشراك الطرفين في سحب قواتهما من أبيي بغية تمكين الأشخاص المشردين داخليا من العودة وكفالة هجرة سلمية بغية الحيلولة دون حدوث تدهور خطير في الحالة في الأشهر المقبلة.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أشكر حكومة إثيوبيا على التزامها تجاه قوة الأمم المتحدة وقواتها على جهودها الاستباقية للنشر وبدء تنفيذ الولاية في ظل ظروف صعبة للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): في مستهل بياني، أتقدم لكم بالتهنئة مجددا على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، لكونكم من بلد أفريقي صديق للسودان وله إسهامات مقدرة في صيانة الأمن والسلم على المستوى الدولي والإقليمي، خاصة في قارتنا الأم أفريقيا، وبصفة خاصة في بلدي السودان، حيث كانت بداية انطلاق مفاوضات سلام دارفور في عاصمة بلدكم، أبوجا.

وعبركم السيدة الرئيسة، أتقدم مرة أخرى بالتعازي الصادقة لحكومة وشعب إثيوبيا في وفاة الجنود الإثيوبيين الأربعة في حادث انفجار لغم في ٢ آب/أغسطس الماضي في منطقة مابوك، شرقي مدينة أبيي.

كما أرجو في مستهل بياني أن أجدد التهنئة للسيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على توليه هذا المنصب الذي هو أهل له، متمنيا له النجاح في مهامه الجديدة. وأؤكد التزامنا بالتعاون معه في هذا الصدد مثلما كانا لنا تعاون وثيق مع سلفه، السيد آلان لو روا.

لقد أكد التقرير المعروض على المجلس (S/2011/603)، في الفقرة ٢، على أن الحالة الأمنية ظلت هادئة نسبيا في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أكد التقرير، في

الفقرة ٦، على أن بعض التقدم قد أُحرز صوب تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي نص، من بين ما نص عليه، على أهمية التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بشأن المسائل المتبقية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وهذه المؤشرات تؤكد جميعها عزم الحكومة السودانية على تسوية جميع القضايا المتبقية عبر الحوار السياسي.

وفيما يتعلق بنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لآبيي (قوة آبيي)، أرجو أن أؤكد للمجلس أننا في حكومة السودان حريصون على الإسراع بنشر هذه القوات وتسهيل مهمتها. ويكفي دليلا على ذلك أن المرحلة الأولى من نشر هذه القوات قد اكتملت منذ أيلول/سبتمبر الماضي، حيث تم نشر ١ ٧٩٨ فردا من إجمالي العدد المخول بنشره والبالغ ٤ ٢٠٠ فرد. وقد أكدت حكومة السودان، خلال مشاركتها في اجتماع للآلية الرباعية الخاصة بقوة آبيي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، التزامها بتسهيل نشر المرحلة الثانية. وقد تم التباحث في الاجتماع حول كل الجوانب المتعلقة بنشر تلك القوات، بما في ذلك الإجراءات الخاصة بتخصيص أرض لتكون مقرا لها، والإجراءات الخاصة بخطوط الإمداد والإسناد اللوجستي، والمكون المدني اللازم لدعم القوات. وهذه التفاصيل تؤكد للمجلس توفر عزيمة قوية لدى الطرفين على المضي قدما في اتجاه إتمام نشر ما تبقى من قوات.

فيما يتعلق بالتوصيات الرامية إلى تعديل ولاية قوة آبيي لتشمل دعم آلية مراقبة الحدود، فهذا بحد ذاته تطور إيجابي يوضح للمجلس التعاون الذي تم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، بعد أن اتفقتا على آلية مراقبة الحدود، خاصة بهدف جعل الحدود حدودا ناعمة تسهل حركة المواطنين وتسهل حركة التجارة بين البلدين الشقيقين. وأكرر إن هذا تطور ايجابي يوضح أن هنالك خطى ايجابية من قبل الطرفين لاحتواء المسائل المتبقية والمضي قدما نحو آفاق تعاون أكبر فيما يتجاوز احتواء المشاكل.

لذلك، وبينما ينظر المجلس في أمر توسيع ولاية قوة آبيي، فإننا نثق بأنه سيتخذ القرارات وفقا للتوصيات الواردة في التقرير (S/2011/603)، بأن تكون قوة آبيي القوة المعنية بمراقبة الحدود بقوام يبلغ تقريبا ٣٠٠ فرد، ضمن المكون الحالي لقوة آبيي، وهو ٤ ٢٠٠ فرد، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١).

ويوصي التقرير المعروض على المجلس، في الفقرة ٢٥، بأن يعاد تشكيل القوة الأمنية لإنشاء قدرة مكرسة لآلية مراقبة الحدود، تشمل ٢٩٧ فردا للحماية، و ٩٠ فردا من المراقبين العسكريين و ١٤٦ عنصرا من عناصر الدعم. وإننا نثق بأن مجلس الأمن سيلتزم بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٤ من التقرير، التي تؤكد أن ولاية هذه القوات تندرج تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، اتساقا مع ما ذكرته قبل قليل بأن الهدف من مراقبة الحدود هو جعلها حدودا ناعمة تسهل حركة المواطنين وتسهل التجارة بين البلدين.

وفيما يتعلق بما جاء في التقرير حول انسحاب قوات الطرفين إلى خارج منطقة آبيي، لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنني أكدت في بيانات سابقة أمام المجلس أن القوات المسلحة السودانية لم تدخل في آبيي لتبقى هناك. والآن أؤكد هذا للمجلس مرة أخرى – إنها لن تبقى في آبيي إلى ما لا نهاية، وسوف يتم سحبها. إلا أن الانسحاب المقصود هو أن يكون انسحابا منظما بالتزامن مع تطور نشر القوات الأثيوبية، حتى لا يحدث فراغ أمني. وهذا هو الشغل الشاغل لهذا المجلس.

وفي صدد ذلك أيضا أود أن أشاطر المجلس أن فصل الخريف على الأبواب، وأن تلك المنطقة، في فصل الخريف، تتميز بغزارة هطول الأمطار، ولا توجد فيها طرق معبدة،

وهو ما ذكره السيد لدسو قبل قليل. وهذا ربما يشكل عقبة في طريق حركة المركبات والسيارات التي تنقل الجنود. ونرجو أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند الحديث عن انسحاب القوات. فهذه عقبات لا سيطرة لنا عليها؛ عقبات فرضتها الطبيعة والظروف المناخية في المنطقة، وهي مؤقتة.

ختاما، نجدد شكرنا لدولة إثيوبيا الشقيقة، وللسيد ثابو امبيكي، رئيس فريق الحكماء الأفارقة، والسيد هيلي منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بتسهيل نشر هذه القوات وتقديم العون اللازم لها.

وقبل أن أختتم أود أن أدلي بثلاث ملاحظات سريعة. أولا، فيما يتعلق بالتأشيرات، أؤكد للمجلس أننا نلتزم التزاما كاملا بمنح التأشيرات لجميع العاملين في قوة آبيي. وقد منحنا التأشيرات حتى الآن، هنا في بعثة السودان، لجميع الذين طلبوا تأشيرات. ومنحنا عددا من التأشيرات للدبلوماسيين في البعثات الموجودة هنا المرتبطين بنشر قوة آبيي.

النقطة الثانية التي أود أن أشاطر المجلس إياها هي الزيارة المرتقبة للسيد رئيس حكومة جنوب السودان، السيد سيلفا كير، لعاصمة بلادي، للالتقاء بالسيد الرئيس عمر حسن البشير، والمتوقعة، بعد غد، يوم السبت. وإننا نتطلع والجميع يتوقعون أن تأتي الزيارة في إطار حسن النية بين الاثنين لغرض احتواء وحل جميع المشاكل المتبقية. لذلك أرجو أن يضع المجلس هذه الزيارة في الاعتبار عندما ينظر في جميع المسائل المعروضة عليه.

النقطة الأخيرة هي عودة النازحين. ما دام نشر أفراد القوة مستمرا وقد وصل إلى ١ ٧٠٠ فرد، فإنني أرجو أن نبدأ بعودة النازحين إلى مناطقهم، بدلا من أن ننتظر إكمال جميع البنود، وبذلك نكون قد أرسلنا رسالة ايجابية حول نجاح البعثة نفسها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد تشوت (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية جنوب السودان بتقرير الأمين العام (S/2011/603) عن الحالة في أبيي. كما نعرب عن شكرنا لحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية على توفير جنود لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وكذلك على جهودها المتواصلة لدعم السلام والاستقرار في المنطقة.

مثلما يذكر الأمين العام في تقريره، إن اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي، التي تتألف من ممثلين رفيعي المستوى من جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، اجتمعت للمرة الأولى بتاريخ ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، بحضور فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. واتفق أعضاء اللجنة في ذلك الاجتماع على جدول زمني مفصّل ووقّعوا عليه لسحب جميع القوات من منطقة أبيي.

وعملاً بأحكام اتفاق أديس أبابا، انسحبت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة أبيي، وأعادت الانتشار في ولاية واراب. وبعد صدور تقرير الأمين العام، أكد قائد القوة أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان قد التزمت بخطة الانسحاب المتفق عليها. أمّا القوات المسلحة السودانية فلم تنسحب حتى اليوم من منطقة أبيي، على الرغم من الجدول الزمني الواضح الذي اتُفق عليه في اجتماع اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي، والذي وقّع عليه كبار ممثلي حكومة جمهورية السودان.

إن القوات المسلحة السودانية يجب الآن أن تنسحب فوراً وبدون قيد أو شرط من منطقة أبيي. وإننا نطالب المجلس، مع الاحترام، بتحديد موعد نهائي لهذا الانسحاب، ومساءلة كل من ينتهكه. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق أيضاً حيال

أن جمهورية السودان قد ذكرت أن القوات المسلحة السودانية لا تستطيع أن تنسحب من منطقة أبيي ما لم تُنشأ المؤسسات فيها. وفي حين أن إنشاء تلك المؤسسات ضروري، فأي اتفاق بين الطرفين لا ينص على أن انسحاب القوات مشروط بإنشائها.

وتؤكد جمهورية جنوب السودان على استعدادها لمواصلة إجراء مفاوضات جادة مع جمهورية السودان حول جميع المسائل العالقة. إن حكومتي تسعى إلى تحقيق سلام دائم في منطقة أبيي. ونود أن نرى الحالة الأمنية مستقرة على أرض الواقع بغية تمكين المدنيين من عودهم السلمية.

إننا نشكر المجلس على دعمه المتواصل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ونحن على استعداد لمواصلة التعاون مع المجلس، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الإقليميين، والمجتمع الدولي دعماً لتحقيق هذا الغرض.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.